اقتصاد

فوق الطاولة

لماذا الضريبة العامة خيار مهم؟

د. هشام ونوس

يعتمد تشريعنا الضريبي على الضرائب النوعية المباشرة وتبلغ نسبتها ٨١ بالمئة وهي الأكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة التي لا تتجاوز نسبتها ١٩ بالمئة. فالضرائب النوعية تفرض على فروع الدخل المختلفة على أساس مصدر كل الدخل. فتتعدد الأوعية الضريبية التي تفرض على أساسها، فالشخص الواحد من الممكن أن يقوم بعدة أنشطة ومن ثم تتعدد الضرائب المفروضة عليه بحسب كل مصدر وتمتاز هذه الضرائب بتنوع أحكام الضريبة المطبقة بحسب كل مصدر دخل وطبيعته من حيث أسلوب تقديره وتحصيله أو معدل الضريبة عليه ويؤخذ عليها أنها تكلف الدولة الكثير من النفقات وحصيلتها عادة تكون قليلة.

تبلغ الضرائب المباشرة ٢٠ نوعاً تأخذ بالوعاء الضريبي أساساً لفرض الضريبة دون النظر لمقدرة المكلف ضريبياً، وبعض من هذه الضرائب يسهل التهرب منها ولكنها قد تتسبب بإشكالات قانونية أخرى مثل رسوم الانتقال على التركات والوصايا والهبات، حيث غالباً ما يلجأ الورثة لتنظيم اتفاقات غير مسجلة أصولاً (عقد يوثقه شهود) ما يربك لاحقاً حل أي خلافات بين الورثة، وبعض هذه الضرائب يصعب على الإدارة الضريبية تحصيلها.

كما تبلغ الضرائب غير المباشرة ٢٢ نوعاً بعضها أوقف العمل به لدمجه برسم الإنفاق الاستهلاكي والمتابع حالياً ١٤ نوعاً. ولا تأخذ الضرائب غير المباشرة بالمقدرة المالية للمكلف وإنما تستحق على الواقعة المنشأة.

يشكل عائد ضريبة دخل المهن والحرف نسبة ٧٠ بالمئة من الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية نسبة ٥٨ بالمئة من الضرائب غير المباشرة، ورغم لجوء التشريع الضريبي للاعتماد على التصاعد الضريبي في الاقتراب من العدالة الضريبية إلا أن صياغته للشرائح الضريبية تحتاج إلى مراجعة لتتناسب مع طاقة المكلف الضريبية.

ورغم أهمية نظام الاقتطاع من المصدر بالضرائب المباشرة في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصارها على بعض الدخول يؤثر في عدالته، كما أنه يشكل ضغطاً على سيولة المكلف.

لتحقيق تشريع ضريبي أكثر عدالة يفضل اللجوء للضريبة العامة على الدخل حيث تفرض الضريبة الواحدة على مجموع دخول المكلف، وهي تتميز بالبساطة وقلة النفقات نظراً لعدم تعدد عمليات الربط والتحصيل، وإن كانت تتطلب من الإدارة الضريبية قدراً كبيراً من الكفاءة الفنية والإدارية والمحاسبية، كما يمكنها مراعاة الوضع الاجتماعي للمكلف الذي يستوجب النظر إلى إجمالي الدخل الذي يحققه، ومن ثم تخفيض الحد الأدنى المعفى الذي يجب أن يتساوى مع الحد الأدنى للمعيشة ليتم التكليف على الجزء المتبقي وبشكل تصاعدي.

أؤمن بالسياحة قبل الصناعة.. ويشرفنا تقديم خدمة لأي مستثمر

خميس يدشن عهداً جديداً للقطاع السياحي في سورية

شام القابضة: ما لمسناه من حرص حكومي يجعلنا أكثر إصراراً على استمرار تنفيذ مشاريعنا

السياحة تطالب بالإشراف على الموانئ والمطارات

محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريف

عقد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس اجتماعاً نوعياً مع القائمين على الواقع السياحي في مقر وزارة السياحة بحضور وزراء السياحة بشر يازجي والنقل علي حمود والاقتصاد محمد سامر الخليل والإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والثقافة محمد الأحمد والداخلية محمد الشعار والمالية مأمون حمدان ووزير الإعلام عماد سارة.

اجتماع المجلس الأعلى للسياحة الذي ترأسه خميس خرج بقرارات وتوصيات مهمة استكمالاً للاجتماعات السابقة، الأمر الذي يضع المعنيين على القطاع أمام تحد كبير والتزام دوري بما اتفق عليه.

وخلال الاجتماع قال خميس: أنا مؤمن بالسياحة قبل الصناعة لأن الصناعة بحاجة لاستثمارات ومبالغ ضخمة، ولكن بإمكاني في السياحة البدء بمشروع سياحي صغير، ما يتطلب تطوير آلية العمل وضع قاعدة بيانات بكل مكونات السياحة من الصغيرة حتى أعظم منشأة سياحية تضررت خلال الحرب، مضيفاً: يشرفنا أيضاً أن نقدم خدمة لأي مستثمر في مجال السياحية.

وركز خميس على عدة محاور تتضمن إعادة إحياء الخطة الوطنية للسياحة عن طريق جميع مكونات الدولة بما يتوافق مع المخرجات الحديثة اليوم، مشيراً إلى ضرورة وجود فريق مختص يراجع جميع التشريعات المتعلقة بالقطاع السياحي.

منوهاً بأهمية وضع خطة كوادر بشرية تقود الخطة الوطنية للسياحة بشكل جيد عبر وجود مختصين وفريق شامل يتحصن بأعلى مؤشرات السياحة العالمية، مضيفاً: كل من يعتقد أنه بغنى عن أن يتعلم فهو لا يصلح للإدارة، ولابد من دعم الكوادر التي تقود الخطة الوطنية وتعمل على تنفيذها، مع وضع برنامج عمل زمني شهري بما تم إنجازه في الخطة الوطنية.

وأشار خميس إلى خطورة وجود قوى فردية تناهض وتعوق التغيير، مؤكداً على أن السياحة مكون كبير من مكونات التنمية.

كما لفت إلى ضرورة وجود خطة للتسويق، والالتزام بأعلى مؤشرات العالم بالقدرة على التسويق السياحي، إضافة إلى تجهيز قانون الاستثمار السياحي، واعتماد خارطة سياحية حقيقية في كل محافظة، وآلية نافذة واحدة لمشاريع استثمارية سياحية.

وفيما يخص المجلس الأعلى للسياحة قال: كان هناك ترام للفشل بين الوزير المختص والمجلس الأعلى للسياحة سابقا، وهو نتيجة ضعف بعض الوزراء السابقين القائمين على قطاع السياحة ممن لم يتملكوا رؤية المبادرة الحقيقية لقيادة القطاع السياحي، وإن المجلس الأعلى للسياحة خصص ليكون في خدمة وزارة السياحة وتنفيذ خططها ولكن لم يستثمر ذلك في السابق.

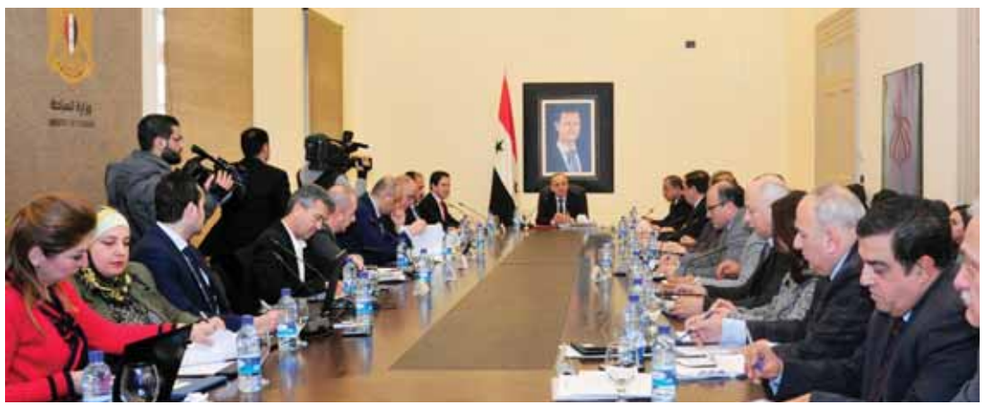

يازجي لـ«الوطن»: مشاريع سياحية كبيرة بصيغ استثمارية جديدة

هذا وقدم المجلس الأعلى للسياحة مزايا وتسهيلات نوعية للمستثمرين الراغبين في إقامة المشاريع السياحية، ووافق على طلب السياحة بمنحها صلاحيات الإشراف على المشاريع السياحية الاستثمارية التابعة للوزارات وعائداتها وجرد ومسح وتقييم إدارة واستثمار وتشغيل هذه المنشآت، كما منح المجلس عدداً من الشركات الموافقة المشروطة بتقديم المخطط التنفيذي خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر لإنشاء واستثمار مشروع تلفريك في منطقة الحفة لربط بلدة ميسلون بقلعة صلاح الدين، وإنشاء واستثمار مشروع مجمع سياحي متكامل في موقع مسبح أوغاريت، ومشروع إقامة قرية سياحية بيئية في محافظة اللاذقية منطقة السمرا.

كما وافق على طلب تشييد طابق إضافي لفندق منطقة ظهر الجبل في محافظة السويداء، وطلب إضافة طابقين لفندق شيراتون طرطوس، إضافة إلى الموافقة على التجديد الكلي لفندق سميراميس في دمشق ومنحه الإعفاءات للمستوردات الكهربائية والميكانيكية من الرسوم الجمركية ومتمماتها بما لا يتجاوز قيمة ٢٠٠ ألف دولار.

وضمن الطروحات التي جاءت من وزارة السياحة أن تكون المطارات والمعابر الحدودية تحت إشراف وزارة السياحة من حيث الشكل البصري لهذه الموانئ والمعابر والخدمات السياحية المقدمة للمسافرين، لأهمية الخدمات المقدمة لما تتركه من انطباع أولي لدى الزائر.

من جانبه وزير السياحة بين لـ«الوطن» أن المجلس الأعلى للسياحة درس طلبات مقدمة من شركات للتعاقد بالتراضي على مشاريع إستراتيجية ومهمة من ضمنها تلفريك في منطقة الحفة وقرية سياحية في منطقة السمرة يتضمن مشروع إنشاء تلفريك، لافتاً إلى أنه تمت دراسة المسارات بشكل عام وتمت الموافقة المبدئية للتقدم بدارسة الجدوى الاقتصادية والخطوات التنفيذية ليصار عرضها على المجلس وإبرام العقود والبدء بالتنفيذ خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر.

والمحور الثاني في الاجتماع كان حول تقديم مزايا وتسهيلات إدارية لمشاريع سياحية قائمة كالموافقة على إضافة طابق أو طابقين لبعض المنشآت السياحة من مستوى ٤ و٥ نجوم.

وأوضح يازجي أنه تم طرح موضوع استراتيجي يتعلق بتغيير الصيغة الاستثمارية لبعض المشاريع السياحية، وذلك على اعتبار أن عقود استثمار BOT تعتبر من العقود المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تعد مناسبة للمشاريع الاستثمارية الكبيرة والنوعية، كاشفاً عن اقتراح صيغة جديدة عبر إقامة شركة مشتركة بين القطاع العام والمستثمر وفق دراسة جدوى اقتصادية وخطوات تنفيذية واضحة كحل مناسب لإعادة إقلاع هذه المشاريع.

من جهتها أعربت شركة شام القابضة وهي أحد أهم المستثمرين عن شكرها وتقديرها الكبيرين للسيد رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للسياحة ولمتابعته المباشرة لواقع المشاريع السياحية وحرصه على معالجة منعكسات الأزمة التي يمر بها بلدنا الحبيب وبما يثبت أن سورية كانت ومازالت موطناً لكل مستثمر جاد ضمانته الأولى والأساسية قرار سياسي حكومي حكيم ولا سيما أن إعادة إطلاق المشاريع السياحية من منطلق شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال إيجاد حلول مناسبة بكل مسؤولية وشفافية وفق ما تقضيه المصلحة الوطنية العليا.

وأضافت شركة شام القابضة المساهمة المغفلة الخاصة: إن ما لمسناه خلال اجتماع المجلس الأعلى للسياحة من حرص على القطاع السياحي الهام جداً يجعلنا كما كنا دائماً أكثر إصراراً على ممارسة دورنا الوطني وتنفيذ مشاريعنا الاستثمارية والمباشرة بمشاريع جديدة والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية ممثلة بالسادة أعضاء المجلس الأعلى للسياحة لإنجاز وإنجاح الفرص الاستثمارية في سورية.

الدفع الإلكتروني ضمن خطة عمل الحكومة ولا تراجع عنها

الوطن

أكد وزير المالية مأمون حمدان ووزير الاتصالات والتقانة علي الظفير دعمهما الكامل لمشروع الدفع الالكتروني، مبينين أن المشروع يندرج ضمن خطة عمل اعتمدتها الحكومة ولا تراجع عنه وأنه يجري التنسيق بين الجهات العامة كافة للمضي قدماً في إنجازها بالسرعة القصوى.

كلام الوزيرين جاء خلال جلسة عمل عقدت في وزارة المالية ضمت أيضاً المعنيين في وزارتي المالية والاتصالات يوم أمس، حيث استمع الحضور إلى عرض قدمته شركة panamax الهندية المتخصصة في صناعة البرمجيات ومنظومات الدفع الالكتروني ووكلائها في سورية.

وتضمن العرض وضع الحلول والمقترحات المناسبة لعمليات الدفع الالكتروني المستقبلية في سورية، حيث اتفق الجميع على أن هذه العملية تحتاج إلى عناصر ثلاثة لإتمامها «انتهاء المصرف المركزي باعتباره الجهة الناظمة للعمل المصرفي في سورية من وضع الضوابط الناظمة لها، إنشاء المحافظ الالكترونية من المصارف، إدارة هذه المحافظ من شركات الدفع الالكتروني وفق ضوابط المصرف المركزي»

وفي السياق ذاته أكد حمدان أهمية الدفع الالكتروني في النظام الضريبي الجديد الذي تعمل وزارة المالية على إعداده حالياً، إذ سيلحظ بشكل أساسي عمليات الدفع الالكتروني، مبيناً ما يمكن أن تحققه هذه المنظومة من خدمات أهمها الوصول إلى أرقام العمل الحقيقية للمكلفين ما سيسهم إلى حد كبير في مكافحة التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية إلى حد بعيد.

من جهته أشار الظفير إلى الدعم اللامحدود الذي تقدمه وزارته لهذا المشروع، مؤكداً ألا حكومة الكترونية قبل الانتهاء من إتمامه وبشكل كامل، متوقعاً أن يتم انجاز هذه المنظومة خلال الربع الأخير من العام الحالي، مبيناً أن شركات متخصصة بالدفع الالكتروني قد أتمت تراخيصها وأن شركات أخرى على وشك الانتهاء من ذلك.

وزير الصناعة لمجلس اتحاد غرف الصناعة:

لا حلول وسط لاستعادة العمل والإنتاج

هناء غانم

ناقش اجتماع وزير الصناعة محمد مازن يوسف مع مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية سبل حل العديد من القضايا والمشكلات التي تواجه الصناعة الوطنية، وآليات دعمها وتوفير مستلزمات ومتطلبات عودة المنشآت المتوقفة وزيادة استثمار طاقات المنشآت العاملة بما يسهم في زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار رئيس الاتحاد فارس الشهابي إلى دعوته إلى تشكيل هيئة عليا للاستثمار لحماية المنتج الوطني، ولتوفير المحولات الكهربائية للمنشآت الصناعية وتأكيد ضرورة حل المشكلات التي تعترض الصناعة النسيجية ومنح صناعة الغزول القطنية دعماً حفاظاً على سمعة الصناعة الوطنية وتحسين جودة المنتج من الغزول النسيجية بما ينعكس إيجاباً على المستهلك المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي وللتدقيق في عدد المعامل والمصانع قيد الإقلاع والمعامل والمصانع العاملة.

وأشار موضحاً أن المصدرين يستفيدون من القرار رقم ٤٠٥ الصادر عن وزارة المالية الذي ينص على أن تعاد جزئياً أو كلياً جميع الرسوم والضرائب التي تدفع على مدخلات الإنتاج المستوردة عند إعادة تصديرها بعد إجراء العمليات الصناعية عليها. مشيراً إلى اقتراحات الصناعيين بضرورة إعادة النظر في الأسعار الاسترشادية للأقمشة من خلال رفعها بما ينسجم مع الأسعار العالمية المعمول بها واستثناء البرادي والمفروشات والستائر والمطرزات من التعليمات التنفيذية للمرسوم ١٧٢ لعام ٢٠١٧ وترشيد استيرادها حمايةً للإنتاج المحلي واستثناء الأقمشة المسنرة والممزوجة والمنسوجة من التعليمات التنفيذية للمرسوم ١٧٢ حمايةً للإنتاج المحلي، والتأكيد على الجمارك بتدقيق المستوردات كافة من المنتجات النسيجية المسموح استيرادها.

وبدوره نائب رئيس الاتحاد سامر الدبس أكد أهمية توفير الحماية لعدد من منتجات المنشآت الصناعية القادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية وتأمين متطلبات عمل المنشآت من المواد الأولية اللازمة كالدهانات.

من جانبه أشار وزير الصناعة إلى أهمية المقترحات المقدمة من اتحاد غرف الصناعة التي تهدف إلى إصلاح الخلل في الإجراءات من بعض الجهات، مؤكداً التكامل والتعاون بين الاتحاد والوزارة من أجل النهوض بالصناعة الوطنية. لافتاً إلى أن وزارة الصناعة ستقدم كل المساعدات لدعم الصناعيين التي تقع ضمن صلاحياتها كما أنها ستسعى للتنسيق عبر الحكومة مع الوزارات والجهات الأخرى من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض العمل الصناعي وتقديم التسهيلات والمساعدات الممكنة.

الشهابي يقترح هيئة عليا لحماية المنتج الوطني

منوهاً بالعمل بأسرع وقت ممكن لتنفيذ أحد السيناريوهات المتفق عليها بين الصناعيين ووزارتي الصناعة والاقتصاد بما يخص القطاع النسيجي، مبيناً أن تخفيض أسعار الغزول القطنية التي قامت بها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية هي أول بوادر الاستجابة لمطالب الصناعيين خلال زيارة الوفد الحكومي إلى محافظة حلب على أن تتم دراسة المذكرة المرفوعة من صناعيي القطاع النسيجي والعمل على إقرارها وما يساعد هذا القطاع على استثمار ما يمكن من طاقات منشآته.

مشدداً على أنه لن تكون هناك حلول وسط لتنفيذ خطة وزارة الصناعة التي ترتكز على استعادة العمل والإنتاج في كل المنشآت الصناعية التي يمكنها العمل باعتبار أن عملية الإنتاج هي البداية لتعافي الاقتصاد الوطني.

شركة سيريتل موبايل تيليكوم تبدأ بتوزيع مبلغ من أرباح السنوات السابقة للأسهم اعتباراً من ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٨

بناءً على قرار الهيئة العامة العادية لشركة سيريتل موبايل تيليكوم المنعقدة في يوم الثلاثاء الواقع في ٩ كانون الثاني ٢٠١٨

تعلن شركة سيريتل عن توزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة على السادة المساهمين وذلك بواقع (٢٦٠) ل.س لكل سهم

لاستلام شيكات الأرباح النقدية يرجى من السادة المساهمين الكرام التوجه إلى المراكز المذكورة أدناه ابتداءً من يوم الاثنين ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٨ بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الرابعة عصراً باستثناء يومي الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية

المدينة	المركز	العنوان
دمشق	قسم علاقات المساهمين	المالكي _ غرب حديقة الجاحظ _ جادة أحمد شوقي
حلب	مركز خدمات الحرية	حلب _ دوار السريان الجديد _ نادي الحرية سابقاً
اللاذقية	مركز خدمات المرفأ	جانب مدخل المرفأ _ بناء الشركة السورية للنقل البحري
طرطوس	مركز خدمات طرطوس السياحة	الكورنيش الشرقي _ جانب دوار السياحة
حمص	مركز خدمات الحضارة	عكرمة الجديدة _ شارع الحضارة
حماه	مركز خدمات العاصي	ساحة العاصي
الحسكة	مركز خدمات الحسكة	شارع فارس خوري _ مقابل اتحاد نقابات العمال
القامشلي	مركز خدمات القامشلي	حي الوسطى _ مقابل المشفى الوطني القديم
السويداء	مركز خدمات السويداء	شارع طارق بن زياد _ مبنى مزود الإنترنت

يتم تسليم شيك الأرباح بعد إبراز البطاقة الشخصية أو سجل تجاري حديث بالنسبة للأشخاص الاعتباريين بالإضافة إلى شهادة ملكية الأسهم.

كما يمكن للمساهمين الكرام في دمشق استلام أرباحهم في المقر الجديد لقسم علاقات المساهمين الكائن في أوتوستراد المزة _ بناء اتحاد كتاب العرب _ مقابل القصر العدلي الجديد الطابق الثاني و ذلك ابتداءً من تاريخ ١٨ شباط ٢٠١٨

للاستفسار والمراجعة يرجى زيارة موقع قسم علاقات المساهمين الإلكتروني
http://investorrelations.syriatel.sy

أو الاتصال بقسم علاقات المساهمين على الأرقام التالية:
موبايل: ٠٩٩٣-١١٩٣٩٣ _ هاتف: ٠١١-٩٣٩٣ _ فاكس: ٠١١-٣٣٤٤٠٠٧
البريد الإلكتروني: Investor-relations@syriatel.com.sy

سورية بكل اعتزاز
سيريتل
SYRIATEL